

السجن والغرامة لمُدانين بالاختلاس وغسيل الأموال في الإمارات

أبوظبي - أعلن، الأربعاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن صدور حكم بالسجن والغرامة على مسؤولين في شركة حكومية بعد إدانتهم بارتكاب جرائم غسيل أموال والإضرار بالمال العام. وقالت وكالة الإنشاء الإماراتية الرسمية "وام" إن محكمة جنابات أبوظبي المختصة بنظر جرائم غسيل الأموال والنهز الضريبي أصدرت حكماً بالسجن لمدة 15 سنة على رئيس مجلس إدارة سابق لإحدى الشركات الحكومية في أبوظبي، ورئيس تنفيذي في الشركة نفسها، لارتكابهما جرائم غسيل أموال متحصلة عن طريق استغلال وظيفتهما والإضرار بالمال العام، وإلزامهما بغرامة ورد مبلغ نحو ثمانية مليارات درهم (2.18 مليار دولار) للشركتين المجنبي عليهما، ومصادرة المتحصلات من جريمة غسيل الأموال والممتلكات التي تعادل قيمتها أو ما يعادلها، وإلزامهما بأن يؤديا مبلغ خمسمئة وواحد ألف درهم (136.40 ألف دولار) على سبيل التعويض المؤقت للشركتين المدعيتين بالحق المدني، مع إبعاد المنهم الثاني عن الدولة عقب تنفيذ العقوبة.

وتتمثل وقائع الدعوى، بحسب ما أوردته الوكالة الإماراتية، في ارتكاب المتهمين جرائم غسيل الأموال والإضرار بالمال العام وتزوير محررات واستعمالها، بأن قاما عمدا بتحويل وإخفاء حقيقة الأموال المتحصلة من جريمة الإضرار بالمال العام وتزوير محررات واستعمالها، على أموال من دون وجه حق، وذلك بقصد تمويه مصدرها ومكانها وحركتها

جماعة الحوثي تبتز المجتمع الدولي بـ«قنبلة» صافر العائمة

الحديدة كوحدة تخزين وتفريغ عائمة ضمن عمليات تصدير النفط القادم من حقول مارب شرقي صنعاء. وبسبب عدم خضوع السفينة لإعمال صيانة منذ عام 2015، أصبح النفط الخام والغازات المتصاعدة تملأ تهديدا خطيرا للمنطقة، وتقول الأمم المتحدة إن السفينة أصبحت بمثابة قنبلة عائمة قد تنفجر في أي لحظة.

وتقول الحكومة اليمنية إن جماعة الحوثي ترفض منذ 5 سنوات السماح لفريق أممي بصيانة الخزان.

وجاء في بيان أصدره ستيفان دغوريك المتحدث باسم أمميين عام المنظمة الأممية أن الأخيرة تعبر عن قلقها الشديد من وجود مؤشرات تنبئ بان سلطات الأمر الواقع (جماعة الحوثي) تدرس مراجعة موافقتها الرسمية على مهمة انتشار الفريق الأممي ووصوله إلى الناقلات التي كانت مقررة لملح مارش القادم.

وذكر البيان أن "مراجعة جماعة الحوثي موافقتها السابقة على وصول الفريق الأممي إلى الناقلات قد تؤدي إلى المزيد من التأخير في المهمة وزيادة تكلفتها بمئات الآلاف من الدولارات". وأضاف "كنا نستعد لنشر البعثة، ملنزمين بتوفير ما يصل إلى 3.35 مليون دولار لشراء المواد ونشر الأفراد للقيام بالمهمة وتأمين سفن الخدمة المجهزة تقنيا والمطلوبة للبعثة".



ما سيدثر للبحر الأحمر إذا انفجرت صافر



الراية الزرقاء التي تطرب تركيا لرؤيتها ترفرف فوق مباني كركوك

رهان تركي على إذكاء التوتر العرقي في كركوك لإضعاف موقف الأكراد فيها

تحريض العرب والتركمان ضد إعادة قوات البيشمركة إلى المحافظة

التي لم يتخلوا عن فكرة السعي لإنشائها في إقليم وتحت الظروف المناسبة لذلك، على غرار ما قاموا به سنة 2017 عندما استغلوا سيطرة تنظيم داعش على ما يقارب ثلث مساحة العراق ومشاركة قواتهم بفعالية في الحرب ضدّه وأجروا استفتاء شعبي على استقلال إقليمهم، لكن مسعاهم أحبط بتعاون سريع وفعال بين كل من بغداد وأنقرة وطهران.

ولمعاودة نفوذ الأكراد في كركوك، تعمل تركيا على التمكين لآبناء القومية التركمانية بهدف اتخاذهم جسرا ومدخلا لاخترق المحافظة، في ظل ما يبديه قادة هذا الكون من ولاه لأنقرة يفوق في الكثير من الأحيان ولاهم للدولة العراقية.

ولم تترد تركيا في إشعال صراعات بين المكونات العرقية في كركوك تحت عنوان أن قوات البيشمركة الكردية عاندة بتواطؤ بين بغداد وأربيل إلى المحافظة التي طردت منها.

ومنذ طرد قوات البيشمركة من كركوك لا تكف حكومة كردستان العراق عن المطالبة بإعادة تلك القوات إلى المحافظة، ملوحة في أغلب الأحيان بالورقة الأمنية وأهمية التنسيق والتعاون في مواجهة تنظيم داعش، غير أن تركمان المحافظة يقولون إن "كركوك لن تعود إلى ما قبل 16 أكتوبر 2017 مرة أخرى"، مملما ورد في وقت سابق على لسان أرشد الصالح زعيم الجبهة التركمانية العراقية الذي لا يوفر مناسبة لشكر تركيا لأنها "لم تترك الشعب العراقي وتركمان العراق لوحدهم أبدا".

العراق"، ويستخدم إعلامها تسمية بديلة هي "إقليم شمال العراق"، تعرف كيف تستخدم العلاقة مع القيادة الكردية العراقية لمصلحتها، بينما لا تجد تلك القيادة بدءا من التعامل مع أنقرة حفاظا على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية، وأيضا لتجنب التعرض للآذى التركي على غرار ما يتعرض له أكراد سوريا.

وتنسّق سلطات إقليم كردستان العراق بشكل مستمر مع تركيا في المجالات الأمنية وتساعد على ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني المصنّف تنظيميا إرهابيا من قبل أنقرة داخل الأراضي العراقية. كما تستطيع تركيا عن طريق أكراد العراق الوصول إلى النفط العراقي والاستفادة منه.

أكراد العراق مضطرون إلى التعامل مع تركيا حفاظا على مصالح سياسية وأقتصادية وتجنباً لمواجهة مصير أكراد سوريا

ورغم أن تركيا كثيرا ما تواطت مع أكراد العراق في موضوع النفط الذي يستخرج من إقليمهم وساعدتهم على تسويقه بشكل مستقل خارج سلطة الدولة العراقية، إلا أنها لا تريد مع ذلك أن ترى نفط كركوك يقع تحت سيطرتهم بالكامل، الأمر الذي سيعني امتلاكهم موردا كبيرا ومقوما من مقومات دولتهم

التي تظهر عداء قوميا لأكراد المنطقة تغلفه عادة بمحاربة الإرهاب الذي تنسبه إليهم سواء رفَعوا السلاح في وجهها أو لم يفعلوا، لا تجد بدا من التعامل مع قيادة إقليم كردستان العراق كأمر واقع والعمل معها تحقيقا لمصالح اقتصادية وأهداف أمنية، وذلك بالتوازي مع العمل ضدّ الأكراد العراقيين منعا لتحقيقهم أي مكاسب كبيرة تقوي شوكتهم وتذكي نوازع الانفصال لديهم.

كركوك (العراق) - تعمل تركيا على تاليب تركمان محافظة كركوك وعربها ضدّ سلطات إقليم كردستان العراق، وذلك بهدف ترجيح كفة الصراع على المحافظة المتنازع عليها والغنية بالنفط لغير مصلحة أكراد البلاد الذين تقيم أنقرة علاقات سياسية طبيعية مع قيادتهم، لكنّها تساوي في نظرتها إليهم، بينهم وبين أكراد سوريا الذين تعاملهم معاملة الأعداء وتحتل أجزاء من مناطقهم بديعة مواجهة الإرهاب.

وتقول مصادر في المحافظة إن الأتراك يركزون جهودهم من خلال اتصالات يجرونها باستمرار مع فعاليات سياسية وعشائرية عربية، وقيادات تركمانية، على قطع الطريق على عودة قوات البيشمركة الكردية إلى كركوك بعد أن كانت قد طردت منها من قبل القوات العراقية إثر تنظيم سلطات إقليم كردستان العراق استفتاء على استقلاله، وشاركت أنقرة كلاً من بغداد وطهران في منع تنفيذ ما تمخّص عنه.

وبتحريض من تركيا يعترض تركمان كركوك على نحو خاص على إبرام أي اتفاق قد يتمّ عقده بين أربيل وبغداد على إعادة البيشمركة للمحافظة دعما لجهود التصدي لتنظيم داعش الذي صعّد من عملياته في عدد من مناطق العراق على رأسها ما يعرف بمثلث الموت الممتد بين محافظات ديالى وصلاح الدين وكركوك. وكانت بغداد وأربيل قد شكّلتا العام الماضي أربعة مراكز أمنية للتنسيق المشترك في ديالى وصلاح الدين ونيوى وكركوك مهمتها تنسيق العمل لمحاربة قلوب تنظيم داعش.

وتحذر المصادر من أن رهان تركيا على إذكاء التوتر القومي في كركوك يصعد التوتر بين سكانها، خصوصا في ظل حالة عدم الثقة التي تحكم المكونات التي ينتمون إليها.

وحذر نواب عن المحافظة في مجلس النواب العراقي، الثلاثاء، مما سمّوه محاولات سلطات إقليم كردستان إعادة البيشمركة إلى الحدود الإدارية لكركوك. وجاء في بيان مشترك للنواب التركمان والعرب عن المحافظة أن "سلطات الإقليم تحاول التمدد إلى

القوات الكردية تنفي التحرك

صوب مواقع الجيش العراقي في نيوى

وجاء هذا التوضيح بعد أن أوردت وسائل إعلام محلية عراقية بان قوات البيشمركة تحركت باتجاه مناطق خاضعة لسيطرة القوات الاتحادية في نيوى.

وسجّلت مؤخرا عودة لافتة لفظول تنظيم داعش للنشاط في أنحاء متفرقة من العراق بعد أن كان قد هُزم سنة 2017 إثر المعارك التي دارت ضدّه واشتركت فيها البيشمركة الكردية جنبا إلى جنب القوات العراقية، وبمساعدة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

بان التنظيم يريد تنفيذ عمليات إرهابية في تلك المنطقة. وأشارت الوزارة التي تدير جيش الإقليم المعروف بالبيشمركة أنه "من ضمن الاستعدادات المتخذة وأخذ الحيطه والحذر لأي مخاطر وتحركات إرهابية في المنطقة، دخل قسم من وحدة عسكرية من قوات البيشمركة في جبال قره جوق وشمال مخمور في حالة إنذار". وتابع البيان "الهدف من تلك الاستعدادات لقوات البيشمركة، قطع الطريق أمام الأعمال الإرهابية والحفاظ على استقرار وأمن المنطقة".

أربيل (العراق) - نفت وزارة البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان العراق أن تكون قواتها قد تحركت باتجاه المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الاتحادية في محافظة نيوى.

وأوضحت الوزارة في بيان أصدرته الأربعاء، أنها لم تحرك "أي قوة عسكرية بشكل غير قانوني تجاه القوات العراقية في مناطق جبال قره جوق ومخمور" بالمحافظة الواقعة شمالي العراق. وتابعت "منذ مدة تزايدت تهديدات إرهابيي تنظيم داعش على تلك المناطق وهو ما أكدته معلوماتنا الاستخباراتية